تحتل نظرية المرافق العامة مكانا بارزا في القانون الإداري , لكونها تؤدي دورا هاما في إشباع الحاجات العامة في المجتمع وقد شكل المرفق العام منذ زمن طويل جزء من الغموض ولم يتجلى إلا في العصر الحديث نسبيا , حيث كان في فرنسا موضوع دراسة شبه خاصة في العلوم القانونية والسياسية , وحاول بعض الفقهاء إيجاد تعريف له , فقد عرفه الفقيه **هوريو** بأنه " **منظمة عامة تقدم خدمة عامة هامة باستخدام أساليب السلطة العامة** " , أما الفقيه **DUGUIT** فعرفه أنه " **نشاط يتحتم على السلطة القيام به لتحقيق التضامن الاجتماعي**"

إلا أنه رغم شمولية التعاريف السابقة لمختلف القواعد والمبادئ التي يحويها المرفق العام إلا أنه يعد تعريف الفقيه **ديلوبادير** للمرفق العام أعم و أشمل رغم بساطته كما ستأتي الإشارة الى ذلك[1]والمرافق العمومية لها عدة أنواع وتقسيمات , ومن بينها أنها تنقسم **حسب امتدادها الإقليمي** الى المرافق العامة القومية وهي التي يشمل نشاطها كل إقليم الدولة وتتركز إدارته في يد الدولة و يمس كل الشعب كمرفق الدفاع , والى المرافق العامة المحلية و هي التي يقتصر نشاطها على جزء محدد من إقليم الدولة قد يكون : ولاية –بلدية , و ينصب تقديم الخدمات فيها لسكان المنطقة, و تختص السلطات المحلية بإدارته نظرا لأنها الأقدر على تحديد حاجياتها[2] وانشغالات مواطنيها لقربها منهم و تقاسمهم مشاكلهم ، و يتم هذا طبعا تحت إشراف ورقابة الدولة –كسلطة مركزية –وذلك تطبيقا لمبدأ المركزية و اللامركزية, فالجماعات المحلية

[1] محمد أمين بوسماح , المرفق العام في الجزائر (ترجمة رحال بن عمر و رحال مولاي إدريس) , الجزائر العاصمة , الطبعة1995 , ص **3**.

[2] شتاتحة وفاء أحلام , المرفق العام للخدمات الاجتماعية – التنظيم والتسيير- مذكرة ماجستير , جامعة الجزائر , بن عكنون , 2004 , 2005 ,ص **12 13 .**

بحكم موقعها تلعب مكانة هامة في معالجة مشاكل المواطنين كما أنه بما لديها من قدرة على معرفة المشاكل المحلية، و المرونة في إيجاد الحلول المناسبة لها، فهي أكثر كفاءة في أداء الخدمات المحلية . وعليه أصبحت الجماعات المحلية من المتعهدين الجدد للتنمية المحلية. ولموضوع المرفق العام المحلي أهمية تتمثل في أن الهدف الأساسي من إنشاء المرافق العامة المحلية هو تحقيق المصلحة المحلية و إشباع الحاجات الضرورية للأفراد المحلية لقربه أكثر من المواطن , وأن الجماعة المحلية أصبحت شريك للدولة في تحديد و إعمال سياسة متماسكة و متكاملة مدى مجالها غير محدد، بل تعددت محاوره و أفاقه من التجهيز إلى تسيير المصالح العامة المختلفة و التكفل بالواقع المعيشي للمواطن، بمساوئه و محاسنه، كما تكفلت بالاقتصاد و التعمير و السكن، و التجهيز الاجتماعي و الرياضي و قطاعات اخرى. والهدف من هذه الدراسة أنه نظرا لما للمرفق العام المحلي من قيمة علمية و عملية حيوية فعالة في الحياة الاقتصادية والتنموية , ولأنه أصبح محور الأيام الدراسية والندوات المتخصصة , وباعتبار أن الجماعة المحلية البلدية أو الولاية هي أصغر تقسيم عضوي للبلاد , إذ تعد أقرب للمواطن وعليه تتكفل بضمان الحاجات الأولية للمواطنين وهي تعد المرآة التي تعكس صورة المجتمع الحقيقية لذلك أضحت المرافق العمومية لأهميتها هاجسا حقيقيا بعد العجز التنموي الذي تسجله هذه الأخيرة , مما يستدعي التفكير في الدراسة للموضوع والتفكير في سبل تضمن إعادة تنظيم المرافق العمومية المحلية بما يتماشى والحياة العصرية ومتطلبات الجمهور.

وتتمثل أسباب اختيارنا للموضوع في :

أهمية المرافق العامة المحلية والدور الأساسي الذي تلعبه لتحقيق الصالح المحلي باعتبار أن الجماعة المحلية هي القاعدة الأساسية والصيغة المصغرة للدولة , وأن مرافق الجماعات المحلية لها دور هام وفعال في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وبالتالي ما لهذا كله في التنمية الاقتصادية المحلية للبلاد, فهذه الاعتبارات دفعتنا للاهتمام بالموضوع ومحاولة معالجته بالبحث عن الجوانب القانونية المرتبطة بهذا النوع الهام من المرافق العمومية .

وهذه الدراسة هي ليست الاولى التي تتطرق الى موضوع المرفق العام المحلي ونذكر من هذه الدراسات مذكرة ماجستير لسكال خديجة تحت عنوان المرفق العام المحلي الا ان هذه الدراسة قد تطرقت فقط لطرق تسيير المرفق العام المحلي مع اغفالها عن الجانب المفاهيمي للمرفق العام المحلي فهناك اختلافات عديدة بين هذه الدراسة و بين الدراسة التي نحن بصددها سواءا من حيث الاشكالية او من حيث المنهجية و هذا ما قد تطرقنا اليه في هذا البحث .

فلأهمية المرافق العمومية المحلية لقربها من المواطن و لدورها الهام في التنمية المحلية للبلاد فقد وصلنا الى طرح الإشكالية التالية التي تمثل المحور الرئيسي لبحثنا :

ماهي خصوصية المرفق العام المحلي , سواء من حيث مفهومه أو من حيث أساليب وطرق تسييره ؟

وللإجابة على هذا التساؤل قد تبنينا ضمن هذا البحث خطة تعتمد أساسا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح بعض المفاهيم وتحليل مختلف النصوص القانونية المتعلقة بمجال البحث.

وعليه عالجنا موضوع المرفق العام المحلي بتقسيمه الى فصلين رئيسيين , نتناول في **الفصل الأول** مفهوم المرفق العام المحلي مكونا من ثلاث مباحث , تناولنا في المبحث الاول تعريف للمرفق العام المحلي وفي المبحث الثاني تناولنا المبادئ التي تحكم المرفق العام المحلي والمبحث الثالث تطرقنا فيه للسلطة المختصة بإحداث المرفق العام المحلي , أما **الفصل الثاني** سنتناول فيه طرق تسيير المرافق العمومية المحلية وقد تناولناها بالتفصيل في ثلاث مباحث المبحث الاول خصصناه لدراسة التسيير المباشر للمرافق العمومية المحلية , اما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لأسلوب المؤسسة العامة كطريقة لتسيير المرافق العمومية المحلية , وفي المبحث الثالث تناولنا الطرق الحديثة لتسيير المرفق العام المحلي.